

تغوّل الاستيطان الإسرائيلي بين الدعم الأمريكي والمواقف العاجزة

إعداد
براءة درزي
قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

تغوّل الاستيطان الإسرائيلي
بين الدعم الأمريكي
والمواقف العاجزة

إعداد:
براءة درزي

مؤسسة القدس الدوليّة
2019/12/12

ليس الاستيطان في الأراضي المحتلّة عام 1967 إلا امتدادًا لمشروع إقامة الدّولة الاستيطانية الإحلالية على أرض فلسطين، وهو المشروع الذي خرج على شكل "دولة إسرائيل" التي أعلن قيامها عام 1948 فيما مشروع التّأسيس لها بدأ قبل ذلك بكثير. لكنّ القبول باحتلال عام 1948 والاعتراف الدولي بقيام "دولة إسرائيل" في ذلك العام جعل التركيز منصبًا على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية عام 1967، ليخرج موقف عام يقول بمخالفة هذا الاستيطان للقانون الدولي كونه قائمًا خارج "أراضي دولة إسرائيل". وقد استمرّت سياسة الاحتلال القائمة على السّيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية الواقعة خارج ما يسمى "الخطّ الأخضر"، يقابلها مواقف رافضة وشاجبة ومندّدة ومحذّرة من دون الاقتران بخطوات عمليّة يمكن أن تجبر الاحتلال على وقف الاستيطان. ومع ذلك، فإنّ الولايات المتحدة أعلنت مؤخرًا تغيير موقفها من الاستيطان، وفق ما أعلنه وزير خارجيتها في شهر تشرين ثانٍ/نوفمبر 2019.

الاستيطان في الشطر الشرقي من القدس في أرقام

قال تقرير صادر عن منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية، في أيلول/سبتمبر 2019، إنّ السلطات الإسرائيلية صادقت ما بين عامي 1991 و2018 على بناء 21,834 وحدة استيطانية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، أي ما يعادل 37,8% من رخص البناء الممنوحة في القدس بشطريها في المدّة المذكورة.[1]

1 السلام الآن، 2019/9/12. https://tinyurl.com/snmj2bd

العام	الوحدات الاستيطانية المصادق عليها في شرق القدس	العام	الوحدات الاستيطانية المصادق عليها في شرق القدس
1991	2096	2005	592
1992	1568	2006	692
1993	760	2007	474
1994	1737	2008	441
1995	973	2009	433
1996	1192	2010	693
1997	765	2011	768
1998	142	2012	552
1999	276	2013	280
2000	1707	2014	898
2001	347	2015	620
2002	473	2016	542
2003	571	2017	1081
2004	381	2018	780
المجموع			21,834

ووفق المنظّمة، التي حصلت على أرقامها من بلدية الاحتلال في القدس، فإنّ المصادقة على الوحدات الاستيطانية في شرق القدس زاد بمعدل يقارب 33% منذ تولّي نتنياهو رئاسة الحكومة عام 2009، فمعدل الوحدات المصادق عليها سنويًا من عام 2000 حتى عام 2008 كان 500، ومنذ تولى نتنياهو رئاسة الحكومة عام 2009 ارتفع المعدل السنوي إلى 665 وحدة. كذلك، شهدت المصادقة على الوحدات الاستيطانية ارتفاعًا كبيرًا بعد انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، فقد جرت المصادقة على 1861 وحدة استيطانية بين عامي 2017 و2018 مقارنة بـ1162 في العامين السابقين، ما يعني زيادة بنسبة 58 %[1].

1 السلام الآن، 2019/9/12. https://tinyurl.com/snmj2bd



تطور البناء الاستيطاني في الشطر الشرقي من القدس بين 1991 و2017

إدارة ترامب تعلن أنّ الاستيطان ليس مخالفًا للقانون الدّولي، وتثير مواقف رافضة



أعلنت الخارجية الأمريكية أنّ الاستيطان لا يخالف القانون الدولي

في 2019/11/18، أعلن مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، أنّ بلاده لم تعد تعدّ المستوطنات في الضفة الغربيّة المحتلّة غير شرعية، وقال إنّه "بعد دراسة جميع جوانب النقاش القانوني بعناية، توافق هذه الإدارة [...] على أن [إقامة] مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حدّ ذاته مع القانون الدولي"، لكن ليس من شأنه التطرق إلى الوضع النهائي للضفة الغربية[1].

1 سي أن أن، 2019/11/18. https://tinyurl.com/w7dw7tu
عرب 48، 2019/11/19. https://short.arab48.com/short/kd1Y

وعاد بومبيو ليؤكّد هذا الإعلان في مقابلة نشرتها صحيفة "إسرائيل اليوم" في 28/11/2019، وقال إنّ التفسير القانون الجديد يأتي في سياق مساعي إدارة ترامب لتحقيق السّلام في المنطقة، ومن شأن ذلك أن يفتح المجال أمام حلّ سياسي للتحدّيات التي عصفت بالمنطقة لوقت طويل[1].

ومن الممكن القول إنّ القرار الأمريكي لم يكن مفاجئًا، فهو يأتي في سياق من القرارات التي اتّخذتها إدارة ترامب منذ تولي الأخير مقاليد الرئاسة في عام 2017، والتي كان أبرزها إعلانه، في 2017/12/6، اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال. كذلك، فإنّ الاحتلال استبق قرار الإعلان عن شرعية المستوطنات بعدد من التصريحات التي صدرت عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية تفيد أنّ الاستيطان لا يشكل عقبة أمام السلام وأنّه بإمكان دولة الاحتلال أن تضمّ مستوطنات الضفة الغربية. ففي حزيران/يونيو 2019، قال السفير الأمريكي لدى دولة الاحتلال إنّ "إسرائيل لها الحق في الاحتفاظ بجزء من الضفة الغربية"[2]، وتصريحه في تشرين أول/أكتوبر 2019 أنّ "خطة السلام الأمريكية لن تتضمّن إخلاء مستوطنات"[3]. كذلك، قال جايسون غرينبلات، مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط، إنّه يفضل تسمية المستوطنات "مدنًا وأحياء"[4].

القرار الأمريكي كان محلّ ترحيب من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الذي كتب على صفحته على موقع فيسبوك في 2019/11/19، أنه تحدث مع ترامب وشكره لكونه "صحّح ظلمًا تاريخيًا وقال الحقيقة كما هي"؛ وأضاف أنّ "الشعب اليهودي لا يعيش على أراضٍ ليست له لأن هذا هو وطننا منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام"[5].

1 إسرائيل اليوم، 2019/11/28. https://tinyurl.com/vqnpe6p
2 كلام فريدمان جاء في مقابلة مع نيويورك تايمز نشرتها في 2019/6/8، https://nyti.ms/2wJloiK
ومضمون المقابلة مترجم على الميادين، 2019/6/8. http://mdn.tv/40yL
3 الميادين، 2019/10/17. http://mdn.tv/5fgx
4 ميدل إيست مونيتور، 2019/6/28. https://tinyurl.com/uvc537u
5 دويتشه فيله، 2019/11/19. https://p.dw.com/p/3THNC

وفي الوقت ذاته، أثار القرار جملة من المواقف الرافضة والشاجبة، فسارع الاتحاد الأوروبي إلى إصدار بيان أكّد فيه أنّ موقفه الرافض لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية لم يتغيّر، وأن جميع المستوطنات غير قانونية[1].

وصدرت مواقف رافضة عن كل من روسيا وتركيا، والسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية والبرلمان العربي، ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[2]؛ وقالت منظمة العفو الدولية إنّ الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ينتهك القانون الدولي ويرقى لمستوى جرائم الحرب[3].

وعلى المستوى الداخلي الأمريكي، وقّع 107 أعضاء ديمقراطيين بمجلس النواب الأميركي حتى مساء الجمعة 2019/11/22، عريضة طالبوا فيها وزير الخارجية بالتراجع عن قراره. وأعلن المشرعون الموقعون رفضهم الشديد قرار وزارة الخارجية، مؤكدين أنّ القرار يتجاهل بشكل صارخ المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تؤكد أن أي قوة محتلة يجب ألا تقوم بترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها[4].

وعقدت جامعة الدول العربية، في 2019/11/25، دورة غير عادية لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرببهدف بلورة موقف عربي جماعي ومنسّق للتصدي لهذه الخطوة الأمريكية. وقال الأمين العام المساعد لشؤون قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي، إن "الاجتماع الوزاري ليس من أجل تقييم الخطوة الأمريكية فقط، وإنما لاتخاذ المواقف



أعلنت الجامعة العربية رفض إعلان بومبيو حول الاستيطان لكن من دون خطوات عملية لمواجهته

1 وكالة الأناضول، 2019/11/19. http://v.aa.com.tr/1649293
2 دويتشه فيله، 2019/11/19. https://p.dw.com/p/3TJ01
3 حساب منظمة العفو على تويتر، 2019/11/19. https://twitter.com/amnesty/status/1196701774717104129
4 الجزيرة، 2019/11/22. https://tinyurl.com/vpkav7q

والخطوات التي أصبحت تتطلب تجاوز الإدانة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة القرار الأمريكي"[1]. لكن الاجتماع لم يسفر عن موقف يعبّر عن اتجاه فعلي إلى مواجهة القرار الأمريكي، فأدان الاجتماع القرار، وأعلن المجلس "عزم الدول العربية اتخاذ مواقف سياسية واقتصادية ودبلوماسية، على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف، للدفاع عن القضية المركزية للأمة العربية، وعن حقوق الشعب الفلسطيني"؛ وكلّف المجلس "المجموعة العربية في نيويورك والعضو العربي في مجلس الأمن لبدء الجهود والمشاورات اللازمة لمواجهة القرار الأمريكي بخصوص الاستيطان الإسرائيلي"[2].

وخرجت في مختلف المناطق الفلسطينية تظاهرات غاضبة يوم 2019/11/26 رفضًا لإعلان بومبيو حول الاستيطان، وأحرق المتظاهرون صور ترامب وبومبيو، ونتنياهو، ورفعوا الأعلام الفلسطينية واللافتات المنددة بالانحياز الأمريكي المطلق للاحتلال، فيما علقت المؤسسات الحكومية والجامعات والمدارس الدوام تلبية لدعوة المشاركة في الفعاليات المنددة بالتّآمر الأمريكي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقضيته وسرقة أرضه[3].



شهدت مختلف المناطق الفلسطينية تظاهرات رافضة لإعلان بومبيو



1 الأخبار، 2019/11/20. https://al-akhbar.com/Arab/279749
2 مصر العربية، 2019/11/25. https://tinyurl.com/wxf8z76
3 موقع قناة الغد، 2019/11/26. https://www.alghad.tv/?p=782783

محكمة العدل الأوروبية: قرار بوجوب وسم منتجات المستوطنات



أصدرت محكمة العدل الدولية قرارًا بإلزامية وسم منتجات المستوطنات

أصدرت محكمة العدل الأوروبية، في 2019/11/12، حكمًا قضائيًا يلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضع ملصقات على منتجات المستوطنات وتمييزها عن المنتجات الإسرائيلية الأخرى، وقالت المحكمة إنه بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن وضع ملصقات على المواد الغذائية، يجب توضيح مصدر تلك الأغذية حتى يتمكّن المستهلكون من الاختيار بناء على "اعتبارات أخلاقية، واعتبارات تتعلّق بالالتزام بالقانون الدولي"[1]، ما يعني عدم السماح بالتسويق لها على أنّها منتجات إسرائيليّة[2].

استفزّ القرار دولة الاحتلال، فقالت الخارجية الإسرائيلية إنّه "يمثّل أداة في الحملة السياسية ضد إسرائيل، وهدفه الوحيد هو اعتماد معيار الكيل بمكيالين ضدّها"[3]. والأمر نفسه على الجانب الأمريكي، إذ قالت الخارجية في بيان صادر في 2019/11/13، إنّها قلقة من القرار الأوروبي الذي "يوحي بالانحياز ضدّ إسرائيل"، وهو "يشجع على مزيد من المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) ضد إسرائيل"[4].

وعلّق متحدّث باسم وفد الاتحاد الأوروبي إلى دولة الاحتلال على هذه المواقف بالقول إنّ كلّ المنتجات التي تعرض في الأسواق الأوروبية، سواء كانت محلّية أو مستوردة، ينبغي أن تكون

1 الجزيرة، 2019/11/12. https://tinyurl.com/skg95au
2 يمكن الاطلاع على قرار المحكمة هنا: https://tinyurl.com/sdmhtct
3 مونت كارلو الدولية، 2019/11/13. http://mc-d.co/1PpR.T
4 الخارجية الأمريكية، 2019/11/13. https://www.state.gov/decision-by-eu-court-of-justice-on-psagot-case/

عليها معلومات الإنتاج صحيحة ولا تضلّل المستهلك، وقال إنّ الاتحاد "لا يؤيّد أي إجراء لعزل إسرائيل"[1].

الأمم المتّحدة وتأخير إصدار قاعدة بيانات الشّركات العاملة في المستوطنات


لا تزال الأمم المتحدة تماطل في نشر قاعدة بيانات الشركات العاملة في المستوطنات

بين الحماسة الأمريكية لدعم الاستيطان كجزء من تبنّي الرواية الإسرائيلية، والقرار الأوروبي الذي يفيد أنّ الاتحاد متمسّك بحلّ الدولتين على حدود عام 1967 ورفض الاستيطان، يأتي موقف الأمم المتّحدة التي لا تزال متردّدة حيال نشر قاعدة البيانات التي تضمّ أسماء الشركات التي تعمل في المستوطنات. وكان مجلس حقوق الإنسان دعا في 2016 إلى الكشف عن قاعدة البيانات في أثناء دورة المجلس الرابعة والثلاثين المنعقدة في آذار/مارس 2017[2]، فقد رفض المفوض السامي في ذاك الحين، زيد رعد الحسين، الكشف عن قاعدة البيانات هذه فيما لا تزال المفوضة السامية الحالية ميشيل باشليه، تتهرّب من هذه المسؤولية رغم تعهّداتها المتكرّرة بالتنفيذ[3].

وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2019/12/5، خمس قرارات لمصلحة القضية الفلسطينية من بينها قرار يطالب المجتمع الدولي بعدم تقديم أي دعم للنشاط الاستيطاني

1 هآرتس، 2019/11/13. https://tinyurl.com/vc8kfbl
2 للاطلاع على القرار: https://tinyurl.com/seoq7lu
3 شبكة السياسات الفلسطينية، 2019/11/19. https://tinyurl.com/rs28jao

غير القانوني، بما في ذلك عدم تزويد دولة الاحتلال بأيّ دعم يمكنها الاستفادة منه في المستوطنات[1].

خلاصة

تستمرّ دولة الاحتلال في البناء الاستيطاني، ضمن محاولة فرض أمر واقع مؤدّاه ضمّ المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967 إلى تلك التي احتلّتها عام 1948. ولعلّ الموقف الدولي أو العربي الذي قابل الاستيطان على مدى السنوات السابقة لم يكن مؤهلاً ليكبحه، بل الأغلب هو أنّ دولة الاحتلال "إسرائيل" استفادت من ضعف هذا الموقف والتزامه سقوفًا متدنّية من الرفض والإدانة والاستنكار والتحذير كي تستمرّ في النشاط الاستيطاني.

اليوم، يأتي الإعلان الأمريكي عن شرعيّة الاستيطان ليقوّي الرواية الإسرائيلية ويعزّزها، بينما قرار المحكمة الأوروبية يحترم حقّ المستهلك في معرفة مصدر المنتجات المعروضة في الأسواق من دون أن يترتّب على ذلك أيّ التزامات خارج الخيارات الشّخصيّة. أمّا الموقف العربي فإنّ أساسه القائم على بيانات الرفض والشجب لا يمكن أن يعوّل عليه في ظلّ الاتجاه إلى الانفتاح على الاحتلال، والتطبيع معه، والدعوات الواضحة إلى قبوله أمرًا واقعًا.

1 أخبار الأمم المتحدة، 2019/12/5. https://tinyurl.com/wmmtrc6
جيروزاليم بوست، 2019/12/6. https://tinyurl.com/srta6sm

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية الساروﻻ - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

